

محطة سونكر للصب السائل تمثل الثقة بالآقتصاد المصرى ونجاح للشراكة بين القطاع الخاص والحكومة باستثمارات تبلغ 500 مليون دولار

في إطار سياسة الحكومة المصرية لجذب ودعم الأستثمار الأجنبي في مجال الطاقة لتحقيق التنمية المستدامة، فقد أثمرت الجهود الحثيثة لوزارتى الأستثمار والتعاون الدولى بقيادة معالى الدكتور/ سحر نصر، عن تفعيل أتفاق تمويل مشروع محطة سونكر للصب السائل بميناء السخنة، بأستثمار أجنبي مباشر يبلغ 500 مليون دولار، بما يعادل 10 مليارات جنيه مصرى. وقد قام تحالف من المؤسسات المالية الدولية، والذي يضم كل من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولى، البنك الأوروبى للإينشاء والتعمير (EBRD) والبنك التجارى الدولى المصرى (CIB)، بضخ الدفعة الأولى من الحزمة التمويلية للمشروع تنويجا لسياسة الحكومة المصرية فى تفعيل كافة الأتفاقيات مع مؤسسات التمويل الدولية لتحقيق معدلات النمو المستهدفة للبلاد.

ويؤكد تمويل هذا المشروع الأستراتيجى ثقة هذه المؤسسات المالية الكبرى فى صلابة الأقتصاد المصرى وفى شركة اميرال، المستثمر الرئيسى فى محطة سونكر للصب السائل، لما لها من تاريخ نجاح فى ادارة المشروعات اللوجيستية على مدى العقدين الماضيين. وتحمل المؤسسات الثلاثة تمويل 64% من إجمالى المشروع، بما يعادل 320 مليون دولار، فيما تتكفل شركة أميرال بتمويل 36% بتكلفة تبلغ 180 مليون دولار من اجمالى المشروع.

وصرحت الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى، إن هذا الاتفاق يأتى فى اطار توجه الوزارة لإزالة أى عقبات تواجه المستثمرين، مشيرة إلى أن الوزارة تعمل على زيادة دعم مؤسسات التمويل الدولية للقطاع الخاص والدخول فى مشروعات مشتركة مثل هذا المشروع، كما أن الوزارة تولى أهمية لمساهمة القطاع الخاص فى عملية التنمية من خلال المشاركة فى تنفيذ المشروعات القومية الكبرى. وأكدت الوزيرة، أن الوزارة تقوم بعدد من الإجراءات والخطوات لتحفيز الأستثمار بمنطقة قناة السويس، وذلك فى إطار الخريطة الأستثمارية الشاملة والواضحة التى يجرى العمل حاليا عليها، مشيرة إلى أن تطوير الموانئ الواقعة بمنطقة التنمية بقناة السويس والارتقاء بالخدمات التى تُقدمها، تعد من ضمن الخطوات الفعّالة والضرورية لتحفيز المستثمرين وجذب مزيد من الأستثمارات إلى تلك المنطقة.

هذا وتعد محطة سونكر للصب السائل أكبر مركز مستودعات لتخزين وتداول المواد البترولية وفق أحدث نظم التكنولوجيا والحماية البيئية العالمية، كما لها دوراً رئيسياً فى دعم واردات مصر من المنتجات البترولية عبر البحر الأحمر، بتوفير ساعات تخزين استراتيجى لتغطية احتياجات البلاد من الطاقة وخاصة من السولار والبوتاجاز وربط هذه السعات التخزينية مباشرة بالشبكة القومية لأنابيب المنتجات البترولية، ومن ثم رفع كفاءة البنية التحتية الحالية لاستيراد وتخزين ولوجيستيات منتجات البترول من السولار والبوتاجاز، بالإضافة إلى الأمونيا.

وتعليقا على البدء فى مشروع سونكر، صرح الفريق مهاب ميمش، رئيس هيئة قناة السويس ورئيس الهيئة العامة للمنطقة الإقتصادية لقناة السويس، "إنه تنفيذاً لتعليمات فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسى بضرورة الإسراع فى حل كافة المشاكل التى تواجه المستثمرين، خاصة فى محور تنمية قناة السويس، لجذب الأستثمارات الأجنبية المباشرة التى تساهم فى دفع عجلة الأقتصاد المصرى فى هذه المرحلة، فقد تم تذليل كافة العوائق لمشروع محطة سونكر للصب السائل والتى تمثل نقلة نوعية هائلة ستساهم فى تحقيق العديد من القيم المضافة". وأضاف الفريق ميمش "إن خلق بيئة مثالية للأستثمار يحتاج الي

تضافر كافة الجهود من كافة المؤسسات والجهات ذات الصلة خاصة بعد صدور قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الجاري عرضه ومناقشته في مجلس النواب"

وقد علق الربان أسامة الشريف، العضو المنتدب لشركة سونكر، على هذا الحدث الهام قائلاً "أن الحكومة المصرية قد وضعت خطط جادة ومدروسة للنهوض بالاقتصاد المصري وبدأت بالفعل في اتخاذ خطوات هائلة لجذب الاستثمار الاجنبي من خلال عدد من المشاريع العملاقة في مختلف المجالات. ومن أجل المضي قدماً في تنفيذ هذه الخطط التنموية، فإن مستقبل مصر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتها على توفير الطاقة اللازمة لتلك المشروعات والتوسعات. وإيماناً منها بأهمية مشروع محطة الصب السائل لتوفير احتياجات البلاد المتزايدة من الوقود، فقد قامت الحكومة المصرية بقيادة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، بتقديم كافة الدعم للشركة لتنفيذ هذا المشروع المحورى لنجاح المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وامداده بالطاقة اللازمة للتنمية الصناعية والعمرانية. "كما أوضح الربان أسامة الشريف قائلاً "إنه بانتهاء جميع مراحل محطة الصب السائل ستتحول منطقة البحر الأحمر إلى مركز اقليمي لتموين السفن ولتداول المواد البترولية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أفريقيا."

هذا وتقوم شركة بتروجيت، الشركة المنفذة للمشروع، بالعمل على الانتهاء من إنشاء المرحلة الأولى من المشروع والتي تتمثل في ثلاثة خزانات للبوغاز بسعات تخزينية تصل إلى 150 ألف متر مكعب، وثلاثة خزانات للسولار بسعات تخزينية تصل إلى 100 ألف متر مكعب. بالإضافة إلى إنشاء خطوط أنابيب جديدة بطول 40 كم لربط السعات التخزينية للبوغاز والسولار بمحطة الصب السائل بخطوط الشبكة القومية لأنابيب المنتجات البترولية، بما يمثل إضافة كبيرة للشبكة القومية تؤدي إلى سهولة وسرعة توزيع المنتجات البترولية بأرجاء البلاد وتغطية احتياجات كافة أنحاء البلاد في سهولة وأمان.

إن هذا المشروع العملاق سيكون له دوراً هاماً في رفع كفاءة البنية التحتية لقطاع الطاقة في البلاد ومن ثم النهوض بالاقتصاد ككل. كما سيوفر 2400 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة للشباب المصري، إلى جانب دوره الاستراتيجي في امداد الطاقة اللازمة للتنمية الصناعية والعمرانية لمنطقة قناة السويس.